

تقرير لجنة المراجعة للجمعية
العامة للشركة لعام ٢٠١٧م



مقدمة

تتمثل أهمية الرقابة إلى حد كبير في أهدافها من خلال عملية التقييم والمتابعة وتصحيح الأداء والكشف عن الانحرافات وتحديد الفرص وإدارة العوائق أمام تحقيق الأهداف، فالأنظمة الرقابية تزود الشركة بقوة التوجيه والتكامل والتحفيز وبالتالي فإن الشركات التي تتمتع بإدارة جيدة هي تلك الشركات التي تمتلك أنظمة رقابية فعالة والتي من شأنها أن تعزز قدرتها على تنفيذ استراتيجياتها، وتعد لجنة المراجعة هذا التقرير الذي يهدف لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين بتصور عن أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها، والإشارة للأنظمة الرقابية الخارجية والداخلية، ودور اللجنة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها بهذا الشأن.

أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال العام ٢٠١٧م في الوقت المخصص للاجتماعات -المجدولة وغير المجدولة- وما بينها، ومن أبرز أمثلة ممارسة اللجنة لاختصاصاتها ما يلي:

- ١) مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية.
- ٢) الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية من خلال دراسة تقاريرها وأهم ملاحظاتها، ومتابعة تنفيذ خطتها السنوية.
- ٣) دراسة القوائم المالية الربعية والسنوية ورفع التوصية لمجلس الإدارة باعتمادها.
- ٤) دراسة «خطاب الإدارة» الصادر من مراجع الحسابات، ومتابعة تنفيذ توصياته.
- ٥) دراسة عروض مراجعي الحسابات والتوصية بتعيين مراجع حسابات خارجي مستقل.
- ٦) مراجعة لائحة عمل (ميثاق) لجنة المراجعة وفقاً للمتطلبات النظامية التي استجدت خلال العام.
- ٧) مراجعة جدول الصلاحيات وفقاً للمتطلبات النظامية التي استجدت خلال العام.
- ٨) مراجعة التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة.
- ٩) متابعة مدى جاهزية الشركة لتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة.
- ١٠) متابعة مدى التزام الشركة بمتطلبات المركز السعودي لكفاءة الطاقة.
- ١١) متابعة مدى استعداد الشركة للوفاء بمتطلبات التحول للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي.

١٢) مراجعة تقارير ديوان المراقبة العامة ومدى كفاية ردود ادارة الشركة عليها.
١٣) متابعة أعمال ادارة المخاطر وإجراءاتها التنفيذية.

١٤) متابعة توظيف الخبرات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة بإدارة المراجعة الداخلية، وإجراء عدد من المقابلات الشخصية لاختيار الأنسب من المتقدمين لوظيفة المسؤول الأول بإدارة المراجعة الداخلية.
١٥) متابعة تقارير الامتثال الدورية.

١٦) متابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بمعالجة فروقات جرد مخازن قطع الغيار.
١٧) دراسة التأمين على الاقتطاع الحالي من المطالبات التأمينية.

الرقابة الخارجية على الشركة

تخضع الشركة للرقابة من بعض الأطراف الخارجية المستقلة وهي كالتالي:

أولاً: مراجع الحسابات الخارجي

يهدف مراجع الحسابات الخارجي إلى تزويد أصحاب المصالح برأي عن عدالة المركز المالي للشركة وعدم وجود ملاحظات جوهرية بشأنه، ويرتكز في ذلك على أنظمة الرقابة الداخلية كنقطة انطلاق عند إعداده لبرنامج المراجعة، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات المراجعة، كما أنّ ضعف أو قوة أنظمة الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة، وإنما يحدد أيضاً العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة. ويستمر المراجع في فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية حتى يمكنه من الإلمام بالأساليب والإجراءات التي تستخدمها الشركة، وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. وتكمن أهمية الموضوع في مدى سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها في القوائم المالية، إذ تستمد هذه الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وفي هذا الشأن ووفقاً للعقد المبرم مع مراجع الحسابات الخارجي، فإنه قدم ما يسمى بـ «خطاب الإدارة» والذي يشتمل على ملاحظاته بشأن مواطن الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية - بما فيها الآلية - والملاحظات الأخرى التي اكتشفها أثناء عملية المراجعة والتي تسترعي لفت انتباه المسؤولين عن الحوكمة. وبناءً على توجيه لجنة المراجعة، تم مناقشة هذا الخطاب

عند مناقشة القوائم المالية السنوية بحضور أعلى تمثيل بإدارة الشركة حيث وجهت اللجنة بعمل خطة لتنفيذ توصياته وتابعت - خلال العام - تطورات التنفيذ.

ثانياً: ديوان المراقبة العامة

يهدف ديوان المراقبة العامة لتحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة أداء الجهات المشمولة برقابته، ويعمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة والمساءلة من خلال إحكام الرقابة المالية على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراقبة كافة الأموال المنقولة والثابتة والتحقق من حسن استعمالها والمحافظة عليها، وكذلك التأكد من استخدام تلك الجهات لمواردها بكفاءة واقتصادية وفعالية لبلوغ الأهداف المرسومة لها بنجاح. وخلال العام رفع الديوان للشركة تقارير وخطابات، واستجابة لها قامت اللجنة بدراسة تقارير وملاحظات ديوان المراقبة العامة التي أصدرها عن نشاط وأداء العمليات بالشركة وذلك للتأكد من صحتها ومراجعة ردود الشركة على تلك الملاحظات للتأكد من مدى كفايتها.

أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها

إن الإجراءات الرقابية الداخلية الفعالة تلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وطمأنة أصحاب المصالح، وإن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية والتأكد من مدى سلامة تطبيقه. يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية والتشغيلية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة، وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محددة. إن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها، كما أن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة في الشركة يعتبر من الأمور الهامة ويهدف لاكتشاف مواطن الضعف فيها ومن ثمة تسليط عملية المراجعة عليها. تعبر أنظمة الرقابة الداخلية عن الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والمقاييس المتبناة من قبل الشركة من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية في الشركة، وفيما يلي بيان بأبرز الأنظمة الرقابية الموجودة بالشركة وتقييم اللجنة لها:

أولاً:

الهيكل التنظيمي

يوجد بالشركة هيكل تنظيمي يتم من خلاله تحقيق الرقابة الداخلية من الجانب المحاسبي والإداري حيث استعرضت اللجنة - من الناحية الرقابية - خلال اجتماعاتها الهيكل التنظيمي للشركة والتغييرات المقترحة عليه، ورأت بأن الهيكل التنظيمي بالشركة ينظم العلاقات الإدارية ويعكس متطلبات الحوكمة ويتناسب مع حجم عمليات الشركة.

ثانياً:

جدول الصلاحيات

يوجد بالشركة جدول صلاحيات ينظم الصلاحيات والمسؤوليات، حيث استعرضت اللجنة - من الناحية الرقابية - خلال اجتماعاتها التغييرات المقترحة على جدول الصلاحيات - نتيجة المراجعة الدورية والتغييرات في الأنظمة - وناقشتها وأبدت عدداً من الملاحظات التي انعكست عليه قبل توصية اللجنة للمجلس باعتماده.

ثالثاً:

النظم الآلية

يوجد بالشركة نظام (SAP) وهو أحد أفضل أنظمة ادارة موارد الشركات، حيث يشتمل هذا النظام على مجموعة من البرامج (التطبيقات) التي تغطي جوانب منها المحاسبة المالية، التحكم، الخزينة، الموارد البشرية، المبيعات والتوزيع، ادارة المواد، الصيانة الوقائية، التخطيط والإنتاج، إدارة الجودة، خدمة العميل، أنظمة المشاريع، ادارة علاقات العملاء، وإدارة الامدادات. إن استخدام هذا النظام يحقق العديد من المزايا أهمها مركزية البيانات، والرقابة المحاسبية السليمة على موارد المنشأة وحماية أصولها من خلال الفصل الملائم بين المهام والصلاحيات، والرقابة على المدخلات، ومعالجة العمليات، والمساهمة بعرض النتائج وإعداد التقارير التي تطلبها الإدارة بالوقت المطلوب، وبالتالي تسهم بشكل واضح في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة. وعند مناقشة اللجنة خطة مراجع الحسابات، أكدت عليه ضرورة أن تغطي خطته مراجعة الأنظمة الآلية لارتباط فعالية الأنظمة الآلية بصحة وسلامة المعلومات المالية التي تنعكس بالقوائم المالية. عليه، قدم مراجع الحسابات تغطية متخصصة نتج عنها عدد من الملاحظات والتوصيات حول الأنظمة الآلية ووجهت اللجنة إدارة الشركة بالعمل على تنفيذ تلك التوصيات، كما

وجهت إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة التنفيذ. إضافة على ذلك، ترى اللجنة أن تحقيق الأهداف المرجوة من أي نظام آلي يرتبط بتدريب كافة مستخدميه.

رابعاً: السياسات والإجراءات

يوجد بالشركة عدد كبير من السياسات والإجراءات التي تغطي مختلف الجوانب الإدارية، والمالية، والتشغيلية، والحوكمة، وقواعد السلوك المهني والتي تحقق أهداف الشركة من خلال الالتزام بها. وترى اللجنة كفاية السياسات والإجراءات والأنظمة والتعليمات المعمول بها في الشركة والتي تحكم سير عملها، ولم يظهر لها ضعفاً جوهرياً في تطبيقها.

خامساً: وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة

تتولى إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والتحقق من مدى التزام الشركة وعاملها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الشركة وإجراءاتها. وقد اشرفت لجنة المراجعة على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، ودرست تقاريرها وأهم ملاحظاتها، وتابعت تنفيذ خطتها السنوية.

سادساً: وجود آليات للإبلاغ عن الممارسات المخالفة

توجد بالشركة آليات متعددة للإبلاغ عن الممارسات المخالفة، ويُنصح للمبلغ إخفاء هويته وتتعهد الشركة -من خلال سياسات مكتوبة- بعدم تتبع المبلغين في حال لم يرغبوا بالكشف عن هوياتهم. ويمكن الإبلاغ عن أي ممارسة مخالفة أو شكوك وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - الإبلاغ عن حالات السرقة والغش والتدليس والتزوير والرشوة ومخالفات الأنظمة والقوانين وإساءة استخدام ممتلكات الشركة وأصولها. وترى اللجنة كفاية آليات الإبلاغ عن الممارسات المخالفة.

نتائج تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

بناءً على ما قدمته إدارة الشركة، وإدارة المراجعة الداخلية بالشركة، ومراجع الحسابات الخارجي فإنه لم يتضح للجنة وجود ضعف جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

للاتصال بنا:

شركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو)

ص.ب ١١٠٤٤

مدينة الجبيل الصناعية ٣١٩٦١

هاتف : ٣٤٢٢٨٤١ (٠١٣)

فاكس : ٣٤١٢٣٦٧ (٠١٣)

البريد الإلكتروني: InvestorRelations@SABIC.com